بنك الشام
CHAM BANK

البيانات المالية الموحدة كما في 2022/12/31

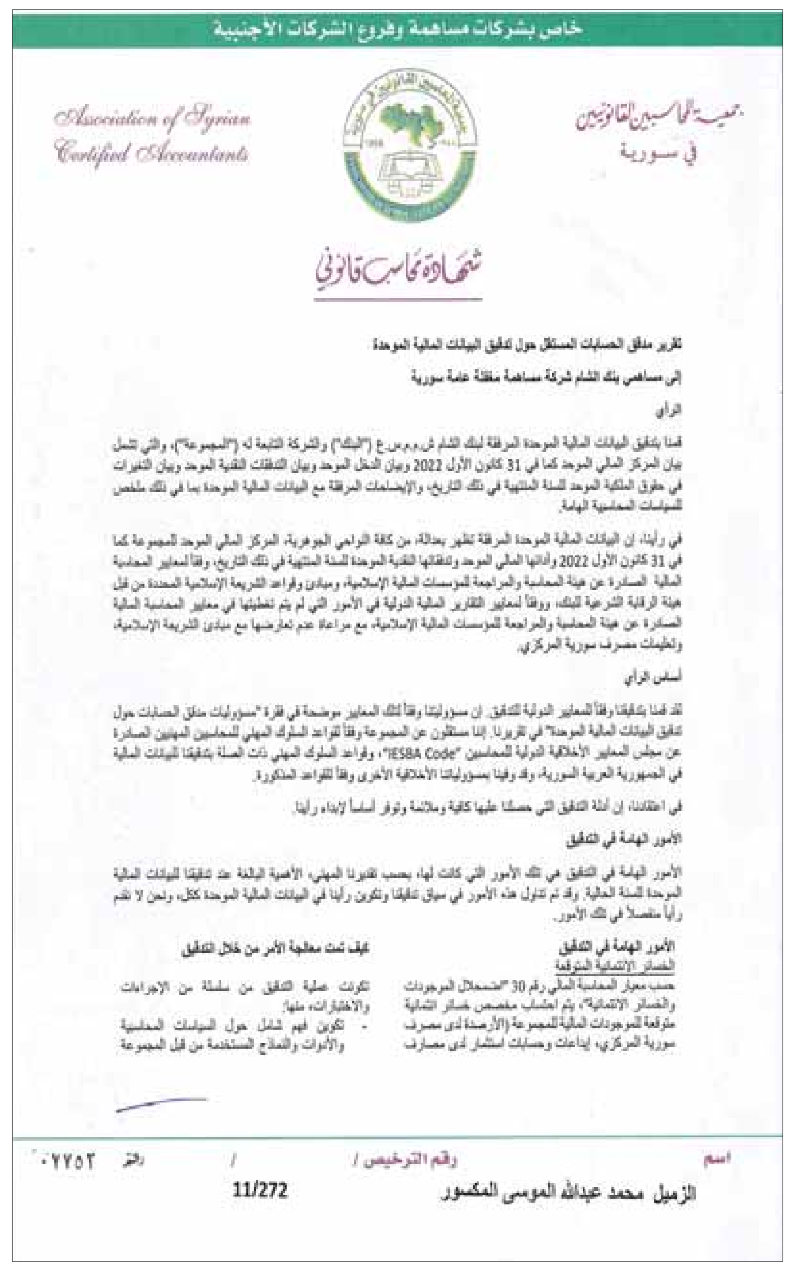

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إلى مساهمي بنك الشام شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2022 وبيان الدخل الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2022 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة.

في اعتقادنا، إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق

الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب تقديرنا المهني، الأهمية البالغة عند تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وتكوين رأينا في البيانات المالية الموحدة ككل، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

الأمور الهامة في التدقيق	كيف تمت معالجة الأمر من خلال التدقيق
الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية"، يتم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات المالية للمجموعة (الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي، إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف	تكونت عملية التدقيق من سلسلة من الإجراءات والاختبارات، منها: - تكوين فهم شامل حول السياسات المحاسبية والأدوات والنماذج المستخدمة من قبل المجموعة

اسم: الزميل محمد عبدالله الموسى المكسور
رقم الترخيص / 11/272
الرقم ٠٧٧٥٣

بنك الشـام ش.م.م.س.ع
بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول 2022

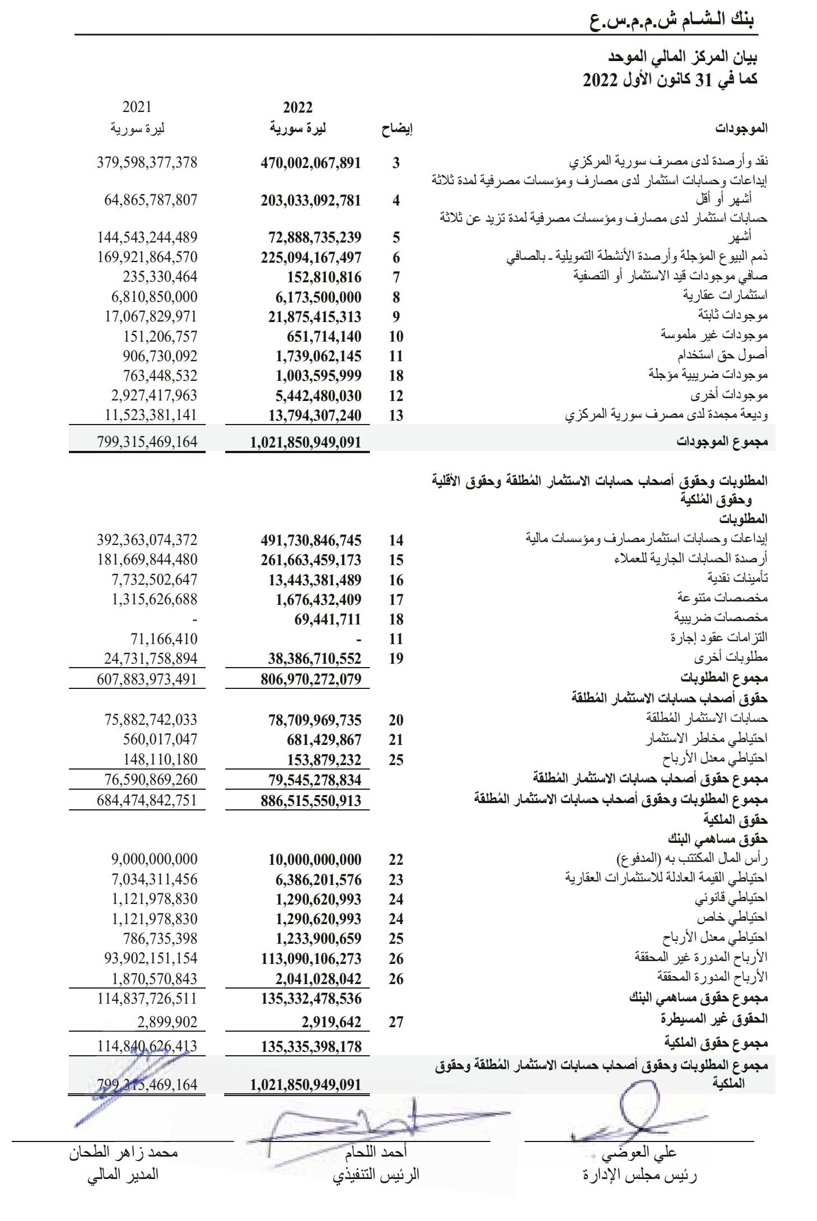

بنك الشـام ش.م.م.س.ع
بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

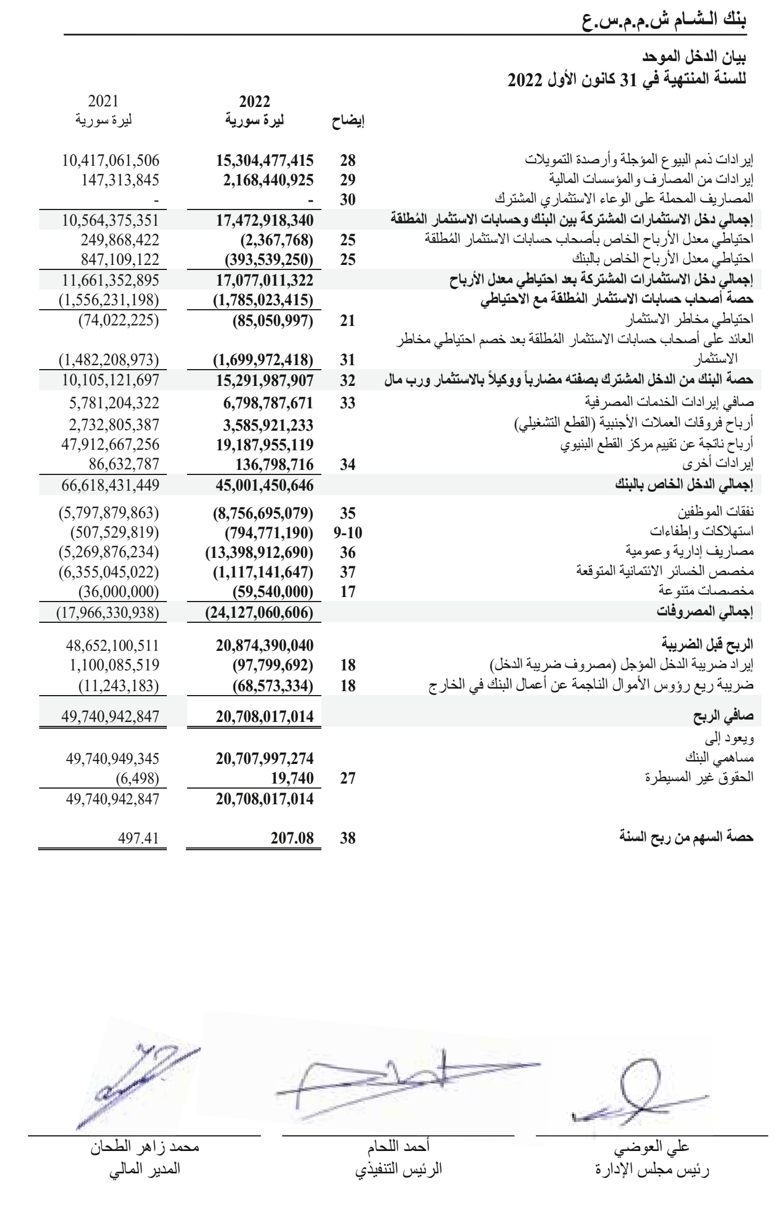

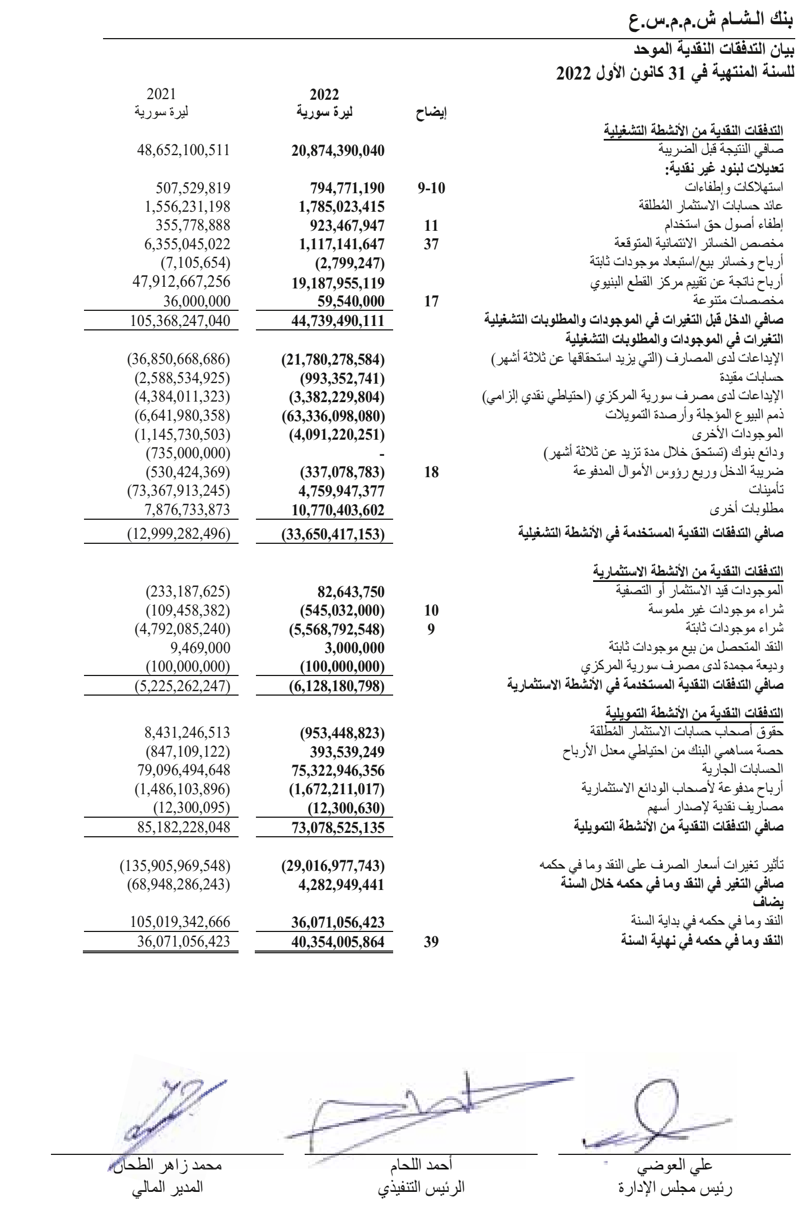

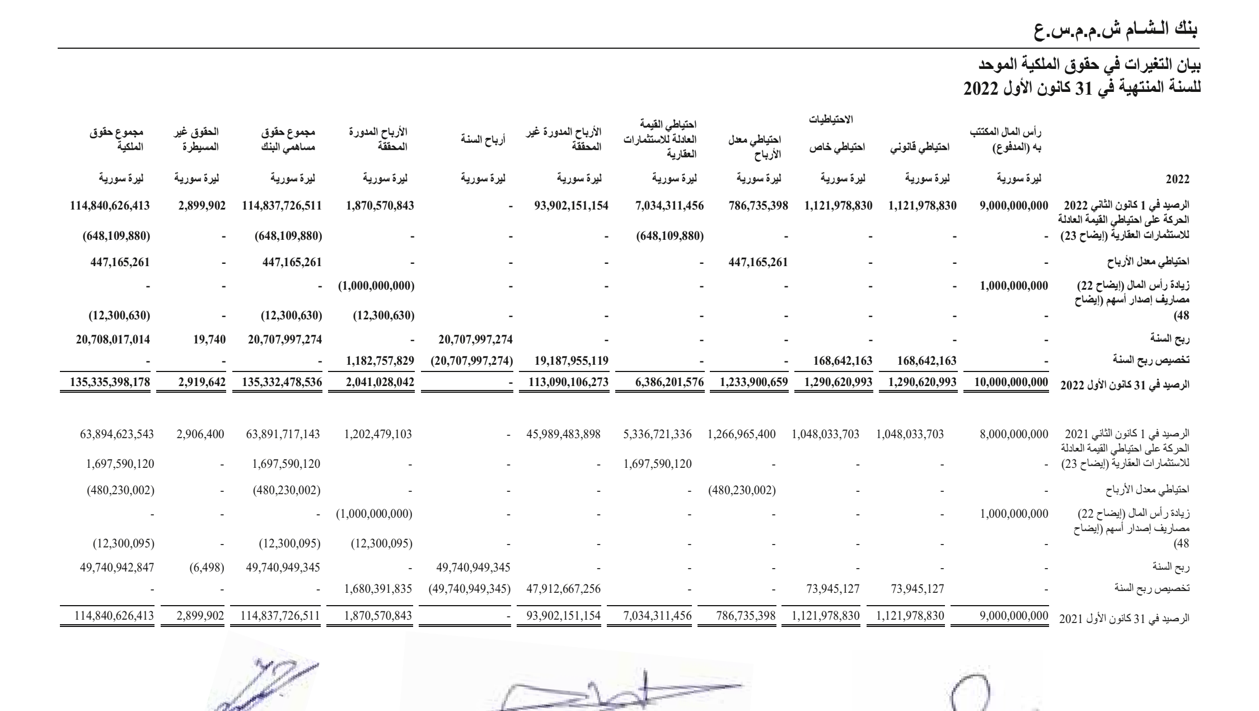

Call Center
011-9398
www.chambank.sy
info@chambank.sy

يمكنكم الاطلاع على البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات على موقعنا الإلكتروني
www.chambank.sy
أو على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
www.scfms.sy

الرياض أعلنت استمرار المحادثات بين طرفي الصراع دون إحراز تقدم كبير

تجدد الاشتباكات في الخرطوم وحصيلة وفيات المدنيين ٤٨١

نقابة أطباء السودان أعلنت ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين إلى ٤٨١ قتيلاً إضافة إلى ٢٥٦٤ مصاباً جراء الاشتباكات في السودان (عن الانترنت)

أعلنت وزارة الخارجية السعودية أمس أن ممثلين من القوات المسلحة السودانية وقوات «الدعم السريع» باشروا بـ«محادثات تمهيدية» في جدة السبت الماضي، لكن هذه المباحثات لم تحرز حتى الآن «تقدماً كبيراً» حسب ما كشفه مصدر دبلوماسي سعودي، وذلك في وقت تجددت فيه الاشتباكات بين الطرفين، في حين أعلنت نقابة أطباء السودان ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين إلى ٤٨١ قتيلاً إضافة إلى ٢٥٦٤ مصاباً.

وفي بيان لها أوردته وكالة الأنباء السعودية «واس»، أكدت الخارجية السعودية أن السعودية والولايات المتحدة الأميركية حثّتا الطرفين على الانخراط بجدية في المحادثات، من أجل تحقيق وقف فعال قصير المدى لإطلاق النار، والعمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية الطارئة، واستعادة الخدمات الأساسية، إضافة إلى وضع جدول زمني لمفاوضات موسّعة للوصول إلى وقف دائم للأعمال العدائية.

وحسب البيان، فقد «أعلن الطرفان تحملهما مسؤولية رفع المعاناة عن الشعب السوداني، بما يتضمن الوصول إلى اتفاق على الإجراءات الأمنية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية العاجلة واستعادة الخدمات الضرورية لمن هم بحاجة إليها».

وأشار البيان إلى أن الطرفين شرعا بـ«مراجعة إعلان الالتزام بحماية المدنيين وتيسير واحترام العمل الإنساني في السودان»، لافتاً إلى أنهما «بدأا أيضاً مناقشة الإجراءات الأمنية التي عليهما اتخاذها من أجل تسهيل وصول المساعدات الإنسانية العاجلة واستعادة الخدمات الضرورية بما يتفق وإعلان المبادئ».

ولفت البيان إلى أن «السعودية والولايات المتحدة أعربتا عن ترحيبهما بالتزام الطرفين بتوجه بنّاء قائم على الاحترام المتبادل»، وحثّتا كلاً منهما على «احترام وقف إطلاق النار القائم حالياً، والامتناع عن القيام بأي أفعال استفزازية على الأرض للحفاظ على مناخ إيجابي للمحادثات التمهيدية الحالية».

وأعلنت الخارجية السعودية في البيان أن المحادثات عقدت السبت الماضي، وستستمر خلال الأيام التالية وفق الأهداف المذكورة أعلاه.

وأول من أمس الأحد، وصل مفوّض الأمم المتّحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث إلى جدة بهدف لقاء ممثلي طرفي النزاع، إلا أن دوره في المفاوضات غير واضح حتى الآن.

وحينها، قالت متحدثة باسم غريفيث إنه يسعى لبحث القضايا الإنسانية المتعلقة بالسودان، في حين أفاد مسؤول ثان في الأمم المتحدة أمس أن غريفيث «طلب الانضمام للمفاوضات»، مشيراً إلى أنه لم تتم الموافقة على طلبه بعد.

وتعليقاً على المحادثات الجارية بين طرفي النزاع في السودان ذكر دبلوماسي سعودي حسب ما نقلت وكالة «فرانس برس» أن المفاوضات المنعقدة في السعودية لم تحرز «تقدماً كبيراً» ما يضعف الآمال بالتوصل لوقف سريع للاقتتال.

وأفاد الدبلوماسي السعودي بأن «المفاوضات لم تحرز تقدماً كبيراً حتى الآن». وتابع: إن «وقفاً دائماً لإطلاق النار ليس مطروحاً على الطاولة. كل جانب يعتقد أنه قادر على حسم المعركة».

والسبت الماضي، أرسل قائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان وقائد قوات «الدعم السريع» محمد حمدان دقلو ممثلين عنهما إلى مدينة جدة لعقد مباحثات وصفتها واشنطن والرياض بـ«المحادثات الأولية».

في الأثناء، رحبت جنوب إفريقيا ببدء المحادثات بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» في مدينة جدة السعودية.

وقالت وزارة خارجية جنوب إفريقيا في بيان حسب وكالة «سبوتنيك»: «ترحب حكومة جنوب إفريقيا، ببدء محادثات ما قبل التفاوض بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، التي بدأت في جدة بالمملكة العربية السعودية».

وأضاف البيان: «كما تنضم جنوب إفريقيا إلى الاتحاد الإفريقي، في الإشادة بالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، لتسهيل واستضافة محادثات ما قبل التفاوض، وكذلك الطرفين السودانيين لانخراطهما المباشر عبر طاولة المفاوضات».

وأكدت وزارة خارجية جنوب إفريقيا، أهمية دور الاتحاد الإفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، في المفاوضات بين طرفي النزاع في السودان، لضمان التوصل إلى حلول طويلة الأمد للتحديات التي يشهدها السودان.

وجددت الوزارة دعوتها لطرفي النزاع في السودان، إلى التفاوض من أجل التوصل لاتفاق يضع حداً للصراع الجاري في البلاد، ويخفف من معاناة الشعب السوداني.

وتزامناً مع المحادثات الجارية في السعودية، تجددت الاشتباكات في العاصمة السودانية الخرطوم، أمس بعد هدوء نسبي شهدته لساعات.

وحلق الطيران الحربي في سماء الخرطوم وفق ما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» بينما تصدت المضادات الأرضية له، مشيراً إلى أن طيران القوات المسلحة قصف مواقع لقوات «الدعم السريع» في شمال العاصمة.

من جهة أخرى، أعلن «جيش تحرير السودان»، بقيادة مني أركو مناوي الموقع على اتفاق سلام جوبا، مغادرة العاصمة الخرطوم نحو إقليم دارفور غرب السودان بعد دخول المعارك أسبوعها الرابع، فيما رأى مراقبون أن هذه الخطوة قد تكون «تنسيقاً مع الجيش لمزيد من الانتشار وتأمين بعض بؤر الصراع هناك».

على ضفة موازية، أعلنت قوات «الدعم السريع»، أن ١٣٠ فرداً من الجيش السوداني سلموا أنفسهم لقواتها داخل القيادة العامة للقوات المسلحة.

وأوضحت هذه القوات في بيان لها أنه بعد «الحصار المحكم الذي فرضته «الدعم السريع» على قيادات القوات المسلحة وقطع جميع خطوط الإمداد آخرها سلاح الإشارة قام ١٣٠ فرداً من قوات من وصفتهم بـ«الانقلابيين» الموجودين داخل القيادة العامة بقيادة رتبة لواء ورتب أخرى بتسليم أنفسهم إلى قوات الدعم السريع».

من جهة ثانية، أعلنت نقابة أطباء السودان ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين من جراء الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، إلى ٤٨١ قتيلاً و٢٥٦٤ إصابة.

وقالت النقابة في بيان «ارتفع عدد الوفيات بين المدنيين منذ بداية الاشتباكات لـ٤٨١ حالة وفاة، و٢٥٦٤ حالة إصابة».

وكالات

بغداد ترسل قريباً وفداً سياسياً إلى تركيا: لدينا الحق بحصة عادلة في مياه دجلة والفرات

مباحثات سورية عراقية لتعزيز التعاون في مجال الموارد المائية

بينما تتجهز بغداد لإرسال وفد سياسي إلى تركيا حاملاً «رسائل مهمة»، بحث وزير الموارد المائية السوري تمام رعد ونظيره العراقي عون ذياب أمس في العاصمة العراقية سبل تعزيز التعاون الثنائي في مجال الموارد المائية، وتطويرها لمنفعة البلدين.

وشدد الجانبان خلال اللقاء، حسب وكالة الأنباء السورية «سانا»، على أهمية توحيد المواقف والرؤى، من أجل ضمان حقوق البلدين المائية مع ضرورة استمرار التعاون المشترك وتبادل الزيارات والمعلومات والخبرات، من أجل الارتقاء بهذا القطاع الحيوي والمهم.

ونقلت «سانا» عن رعد تأكيده «أهمية توحيد الموقفين السوري والعراقي باتجاه ضمان حقوق البلدين المائية، وفقا للأعراف والمواثيق الدولية»، موضحاً ضرورة «حرص البلدين على إدامة التشاور، وتفعيل أعمال اللجان المشتركة لمحطات القياس، لما فيه منفعتهما المتبادلة».

ونوه رعد بنجاح مؤتمر بغداد الدولي الثالث للمياه، مؤكداً على أهمية استمرار دوراته.

من جهته أشاد وزير الموارد المائية العراقي، خلال الاجتماع الذي حضره السفير السوري في بغداد صطام جدعان الدندح، بمشاركة الوفد السوري في أعمال المؤتمر، مشيراً إلى التداعيات السلبية للتغيرات المناخية وشح المياه، ما أدى إلى توجه الحكومة العراقية لاعتماد تقنيات الري الحديثة في تنفيذ مشاريعها الإروائية.

وفي موضوع متصل، كشف القيادي في «ائتلاف دولة القانون» تركي جدعان، عن قرب وصول وفد سياسي من بغداد إلى أنقرة لنقل ٣ رسائل مهمة.

وقال جدعان، حسب وكالة «المعلومة» العراقية: إن «وفداً حكومياً سيزور أنقرة قريباً لنقل ٣ رسائل مهمة تتعلق بملف المياه وضرورة التفاعل مع خطورة الأوضاع في العراق بعد انحسار خزينه الاستراتيجي في أغلب السدود وسط مخاوف من كارثة بيئية قد تضرب مناطق واسعة خلال الصيف».

وأضاف: إن «العراق لديه حق بأن يكون له حصة عادلة في مياه نهري دجلة والفرات وفق المعاهدات الدولية التي تفرض التوزيع العادل لمياه الأنهر بين دول المصب والمنبع».

وأشار إلى أن «الورقة الاقتصادية مهمة ونأمل أن تعتمد في آليات التعامل مع أنقرة لكونها المستفيد الأكبر من التجارة والتي تصل مستوياتها السنوية إلى ١٨ مليار دولار»، لافتاً إلى أن «وضع العراق المائي صعب وأن التحرك المبكر لبغداد بات ضرورياً لتفادي أي ارتدادات داخلية تؤثر في الاستقرار».

وشهدت إمدادات المياه لنهري دجلة والفرات انخفاضاً غير مسبوق في الأشهر الماضية بسبب كثرة السدود التركية.

وفي الثاني عشر من الشهر الماضي، حذر تحالف «الفتح» النيابي من أن السدود التي تقيمها تركيا على نهري دجلة والفرات قد تقود إلى «محو مدن عراقية بأكملها»، وقال القيادي في التحالف عدي عبد الهادي: إن «أنقرة تواصل إستراتيجية بناء عشرات السدود على جميع روافد نهري دجلة والفرات منذ ٧٠ سنة بوتيرة كبيرة جداً ضمن إستراتيجية لقطع كل مصادر المياه عن العراق».

وأوضح أن «سدود أنقرة تخزن وراءها أكثر من ٧٠٠ مليار م٣ من المياه والجزء الأكبر منها تقع ضمن خطوط نشطة في الحركة الزلزالية»، لافتاً إلى أن أي تهديد يصيب أي سد سيكون بمنزلة «تسونامي» لا يمكن احتواؤه وقد يفضي إلى محو مدن عراقية كاملة.

من جهة ثانية، أعلنت وزارة الداخلية العراقية إحباط محاولة ١٤ أجنبياً التسلل عبر الحدود، وقالت في بيان: إنه «استكمالاً للإنجازات الأمنية المتواصلة في تأمين الشريط الحدودي بشكل كامل؛ تمكن الفوج الأول لواء الحدود العاشر ضمن قيادة حدود المنطقة الثالثة، من إلقاء القبض على ١٤ أجنبياً حاولوا التسلل بطريقة غير شرعية»، وذلك حسب ما نقلت وكالة الأنباء العراقية «واع».

وأضافت الوزارة: إنه «تمّت إحالة المتهمين إلى الجهات المختصة لإكمال الإجراءات القانونية والتحقيقية بحقهم».

في سياق متصل، أعلنت مديرية الاستخبارات العسكرية اعتقال ١٢ إرهابياً في محافظات بغداد والأنبار وكركوك وصلاح الدين.

وذكرت المديرية في بيان أوردته «المعلومة»، أنه «بعملية استباقية وبجهود استخبارية تم نصب كمائن محكمة في سوق القائم ومنطقة الهيجل الصغير وقرية المظهرية وسيطرتي الشهيد أحمد الصداك والتون كوبري وكذلك في قضاء القائم والشرقاط والرمادي وكركوك والرشيدية»، مشيرة إلى أن العملية أسفرت عن إلقاء القبض على١٢ إرهابياً مطلوبين للقضاء».

وكالات

مقاومون اشتبكوا مع قوات الاحتلال وأجبروها على الانسحاب من نابلس

الكيان يعلن مخططاً لإقامة ١٢٤٨ وحدة استيطانية ورام الله تطالب بتحرك فاعل لوقفه

اشتباك مقاومين من «سرايا القدس» مع مجموعة من قوات الاحتلال إثر اقتحامها مناطق في نابلس وإجبارها على الانسحاب (عن الانترنت)

أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمس مخططاً جديداً لإقامة ١٢٤٨ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، في حين توغلت قوات الاحتلال في الأطراف الشمالية لقطاع غزة المحاصر، على حين اشتبك مقاومون من «سرايا القدس» مع مجموعة من قوات الاحتلال إثر اقتحامها مناطق في نابلس وأجبروها على الانسحاب، في وقت جددت وزارة الخارجية الفلسطينية مطالبتها المجتمع الدولي بتحرك فاعل لوقف مخططات الكيان وجرائمه.

وذكرت وكالة «وفا» أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعلنت مخططاً جديداً لإقامة ١٢٤٨ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، بهدف توسيع مستوطنات مقامة في مدن القدس وبيت لحم والخليل ومناطق شمال الضفة الغربية.

وتواصل سلطات الاحتلال توسيع عمليات الاستيطان، متجاهلة رفض المجتمع الدولي وعشرات القرارات الأممية التي تؤكد عدم شرعية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتطالب بوقفه.

في الغضون، اشتبك مقاومو «سرايا القدس» الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس، خلال اقتحامها عدّة مناطق في نابلس شمال الضفة الغربية

ووفق مصادر فلسطينية، اقتحمت مجموعة من قوات الاحتلال منطقة شارع عمان ومحيط مخيم بلاطة وقبر يوسف بعدد من الجيبات والآليات العسكرية، فتصدى لها مقاومو «سرايا القدس» واندلعت اشتباكات مُسلّحة، ما أجبر قوة الاحتلال على الانسحاب في النهاية.

وأطلق المقاومون صليات كثيفة من الرصاص صوب قوات الاحتلال المقتحمة للمنطقة الشرقية بنابلس، فيما انتشرت قناصة الاحتلال في محيط مقام يوسف، ما أدى إلى انطلاق صافرات الإنذار.

في السياق ذاته، اعتدى مستوطنون إسرائيليون على مزارعين فلسطينيين في قريتي جالود وقريوت جنوب مدينة نابلس بالضفة الغربية، حيث اقتحم المستوطنون بحماية قوات الاحتلال منطقتي الصرارة في قريوت وخلة الوسطى في جالود، واعتدوا على المزارعين، ونكلوا بهم، ومنعوهم من مواصلة العمل في أراضيهم.

واستولى مستوطنون أول من أمس على مساحات من أراضي الفلسطينيين في بلدة مخماس شمال شرق مدينة القدس المحتلة، لإقامة بؤرة استيطانية جديدة.

على خطٍّ موازٍ، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس في الأطراف الشمالية لقطاع غزة المحاصر، وجرفت مساحات من الأراضي.

وذكرت وكالة «وفا» أن قوات الاحتلال توغلت بعدد من الجرافات والآليات العسكرية في مخيم المغازي على الأطراف الشرقية للقطاع، وجرفت مساحات من أراضي الفلسطينيين الزراعية، وذلك بعد أيام من توغل قوات الاحتلال في بلدة خزاعة على الأطراف الجنوبية للقطاع.

رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية طالب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو» بالتدخل لمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إقامة بؤرة استيطانية قرب المنطقة الأثرية في بلدة سبسطية بمدينة نابلس في الضفة الغربية، محذراً من أن هذه الخطوة ستلحق أضراراً فادحة بالمنطقة الأثرية.

وزارة الخارجية الفلسطينية أكدت أن الاحتلال الإسرائيلي يضرب عرض الحائط بجميع قرارات الشرعية الدولية التي تطالب بوقف الاستيطان باعتباره غير قانوني وغير شرعي، وجريمة تهدد بتقويض فرص إقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس، ما يستدعي تحركاً جدياً من المجتمع الدولي لوقفه وإلزامه بتنفيذ القرارات الأممية ذات الصلة.

وأدانت الخارجية الفلسطينية في بيان أوردته «وفا» إعلان سلطات الاحتلال مخططاً لإقامة ١٢٤٨ وحدة استيطانية جديدة، معتبرة أن توسيع الاستيطان تحد سافر لإرادة المجتمع الدولي، واستخفاف بالمواقف الدولية التي تحذر من مخاطره.

ورأت الخارجية الفلسطينية أن سلطات الاحتلال تستغل ازدواجية المعايير الدولية لتنفيذ المزيد من مخططاتها الاستعمارية التوسعية، والمضي قدماً في عمليات الضم التدريجي للضفة الغربية، مشددة على أن إفلات إسرائيل المستمر من المحاسبة على جرائمها يشجعها على ارتكاب المزيد منها، وفي مقدمتها الاستيطان.

إلى ذلك، جدد عشرات المستوطنين اقتحام المسجد الأقصى من باب المغاربة، بحماية مشددة من قوات الاحتلال.

وحسب وكالة «شهاب» الإخبارية، ذكرت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة أن عشرات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا «طقوساً تلمودية» في منطقة باب الرحمة شرق المسجد.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تسعة عشر فلسطينياً في مناطق متفرقة بالضفة الغربية بعد اقتحامها عدة أحياء في نابلس وبيت لحم وقرى العساكر والعروج وحرملة جنوبها ومخيم الجلزون وبلدة دير أبو مشعل في رام الله وبلدات يعبد وبرقين في جنين والعيسوية في القدس وحبلة في قلقيلية.

وكالات

دعوة السادة المساهمين في شركة بنك الشام المساهمـة المغفلة العامة
لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام العادية المقرر عقدها بتاريخ 2023/05/23

يسر مجلس إدارة بنك الشام شركة مساهمة مغفلة عامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام العادية المقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في2023/05/23 في قاعة الامويين في فندق الشام في دمشق، لبحث ومناقشة والتصويت على بنود جدول الأعمال وفق المواضيع التالية:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2022، وخطة العمل لسنة 2023 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة نشاطاته لعام 2022، والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية وعن أحوال البنك وحساباته عن عام 2022 والمصادقة عليه.
4- مناقشة الحسابات والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 والمصادقة عليها.
5- اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
6- مناقشة الموافقة على زيادة رأس مال البنك بنسبة 20%، أي بقيمة ملياري ليرة سورية عن طريق ضم الأرباح المحققة للعام 2022 إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين كلاً حسب نسبة مساهمته كأسهم منحة ليصبح رأسمال البنك 12 مليار سورية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً.
7- إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي البنك.
8- البحث في تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2023 وفقاً للمادة 1/156 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 واتخاذ القرار بشأنها، وعرض التعويضات والبدلات التي تم صرفها خلال عام 2022 واتخاذ القرار بشأنها.
9- البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2022.
10- انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام.
11- انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة 2023، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.

تعد الجلسة الأولى لإجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية بحضور مساهمين يمثلون 75% من أسهم البنك المكتتب بها وفي حال لم يتوفر هذا النصاب يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً ساعة واحدة لتنعقد هيئة عامة غير عادية جديدة في الساعة الحادية عشرة صباحاً من نفس اليوم وفي نفس المكان وتعتبر الجلسة قانونية بحضور مساهمين يمثلون 40% من أسهم البنك المكتتب بها، ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل حضورهم أصالة أو وكالة مصطحبين معهم وثائق إثبات الشخصية في المكان المخصص للتسجيل عند مدخل قاعة الأمويين في فندق الشام في دمشق في صباح يوم الاجتماع الواقع في 2023/05/23 من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة العاشرة صباحاً وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسة يستمر التسجيل حتى الساعة الحادية عشرة من يوم انعقاد الجلسة.

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

وستكون البيانات المالية متاحة بالكامل لكل مساهم وذلك في بنك الشام:
مبنى الإدارة العامة- ساحة النجمة- دمشق وذلك بناء على طلب المساهم، أو على الموقع الإلكتروني لبنك الشام www.chambank.sy
كما يمكن الإطلاع على البيانات المالية للشركة وتقرير مدقق الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالبنك على الرقم: 963 11 33919 تحويلة: 119

بنك الشام
رئيس مجلس الإدارة
علي يوسف العوضي

بنك الشام
CHAM BANK
Call Center
011-9398
www.chambank.sy
info@chambank.sy